الفصل الثالث

فترة حكم الأمير
علي بن ناجي (الثاني)
١٢٤٣-١٢٨٣هـ / ١٨٢٧-١٨٦٦م

فترة حكم الأمير علي بن ناجي (الثاني)
١٢٤٣-١٢٨٣هـ/ ١٨٢٧-١٨٦٦م

يعد علي بن ناجي بن بريك (الثاني) أبرز الشخصيات التي عرفتها إمارة آل بن بريك، استلم الحكم وهو في سن مبكرة دون الثلاثين من العمر "كان كبير العقل، عظيم الحلم، عالي الهمة، شجاعًا، جوادًا، أخضع بحكمته وشدته قبائل الحموم التي كانت تقطع الطريق وتعبث بالسلام"(١). كما وصفه الكابتن هينز في أثناء زيارته للمنطقة سنة ١٢٤٩هـ الموافق ١٨٣٤م بأنه يحتل مكانة عالية بين نظرائه من الزعماء وأن بإمكانه أن يجمع ويقود جيشًا يبلغ (٧٠٠٠) مقاتل في حالة الحرب(٢).

واجهت علي بن ناجي جملة من التحديات الداخلية والخارجية جعلته يخوض غمار العديد من الحروب مما أكسبته مهارة عالية في التعامل مع خصومه.

كان علي بن ناجي (الثاني) حاكمًا عادلًا وقد رأت الشحر في عهده هدوءًا واستقرارًا وازدهارًا لم تعرفه في عهد أسلافه(٣).

أولًا: الصراع الأسري على الحكم ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م:

بعد أن استلم علي بن ناجي حكم الإمارة اصطدم بالمعارضة من داخل الأسرة، والتي تزعمها عمه محسن بن حسين بن ناجي بن بريك. ويرى المؤرخون أن سبب هذه المعارضة هي أن عمه يرى أحقيته في حكم الإمارة، ولهذا نازعه عمه في السيطرة على مقاليد الحكم(٤).

---

(١) صلاح البكري، تاريخ حضرموت السياسي، - ج١ - ص١١٧.

(2) Doreen Ingrams - Liela Ingrams. Op. Cit. Vol. 1. P. 773.

(٣) بامطرف، المعلم عبدالحق، ط٢، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، ١٩٨٣م، ص٧٥.

(٤) انظر، باحسن: النفحات المسكنة، ج٢، ورقة رقم ١٠٢، عبدالرحمن بن عبيد اللاه السقاف: بضائع التابوت، مخطوط بامطرف: المعلم عبدالحق، ص٧٤.

لكن الباحث يرى أن سبب مقاومة محسن بن حسين لعلي بن ناجي لم يكن صراعًا من أجل الحصول على السلطة، ولكنها جاءت نتيجة اختلافات في وجهات النظر بين الرجلين، أو أن علي بن ناجي حاول إقصاء عمه من المشاركة وإبداء الرأي في الأمور التي تهم الإمارة، ويستند الباحث في رأيه هذا إلى الآتي:

أولًا: أن علي بن ناجي استلم الحكم سنة ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م ولم تظهر منازعة عمه له إلا في سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، مما يشير أن العلاقات كانت ودية خلال الفترة السابقة، ولم تكن لدى محسن بن حسين أية نوايا في خلع علي بن ناجي عن سدة الحكم، فلو كان هدفه الحكم ما انتظر خمس سنوات، ولطالب به في فترة مبكرة.

ثانيًا: تشير الوثائق إلى أن علي بن ناجي وعمه قد كانا في حالة تصالح ووئام، فقد وقَّع الاثنان على اتفاقية مع عدد من ذوي النفوذ الديني والوجاهة الاجتماعية في مدينة الشحر ونواحيها، ومضمونها التزام علي بن ناجي وعمه علي إقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والعمل بالشريعة الإسلامية في بندر الشحر ونواحيه، وأن يقيم علي بن ناجي قاضي عدل عالم بأحكام الشرع، وأن يمتثل الجميع في إقامة الحدود الشرعية في جميع المعاملات فيما بينهم، وقد تمت هذه الاتفاقية بتدخل من جانب السادة آل العطاس، وآل الشيخ أبي بكر بن سالم مولى عرف، والمشائخ آل باوزير وغيرهم من الأوساط الدينية مع آل بن بريك، وتحالف الجميع على إصلاح الأوضاع وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ووقعت هذه الاتفاقية في ١٩ شوال ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م[١]. ولهذا يبدو لنا من هذه الوثيقة أن محسن بن حسين كان له نفوذ ورأي في إدارة أمور الدولة وعندما أراد علي بن ناجي أن يقصي عمه من المشاركة في الحياة السياسية وسحب البساط من تحت أقدامه تذمّر وأعلن العصيان ضده.

(١) انظر نص الوثيقة ملحق رقم (٦).

استمرت الفتنة بين الطرفين عامًا كاملًا، انقسم خلالها آل بن بريك على فريقين: أحدهما مؤيد لعلي بن ناجي، والآخر مؤيد لعمه محسن بن حسين[١]. وعمل كل طرف على تأليب السكان وجمع الأعوان ضد الطرف الآخر، وتمركز أحدهما وهو محسن بن حسين في رباط باجوبان شرقي الشحر وبدأ يشن هجماته على قوات علي بن ناجي المتواجدة داخل الشحر، وبالمقابل وجه علي بن ناجي نيران مدافعه إلى عمه في حصنه برباط باجوبان واستمرت المناوشات بينهما لمدة عام كامل، نتج عن هذه الحرب الأهلية خراب اقتصادي وتعطلت الحركة التجارية، وهاجر معظم السكان إلى خارج المدينة[٢].

توقيع الصلح ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م:

بدأ السكان يحسون بوطأة هذه الحرب وأنه لابد من إيجاد مخرج سلمي لها، فسعى العلويون كما هو شأنهم دائمًا من آل العطاس وبعض المعارضين للحرب من آل بن بريك إلى التوسط لحسم الخلاف بين المتنازعين. وفي يوم الخميس الرابع من شهر ذي الحجة من سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م وقَّع علي بن ناجي ومعظم آل بن بريك صلحًا من أهم بنوده الآتي:

١- أن يكون علي بن ناجي هو الأمير الشرعي للإمارة دون منازع.

٢- أن يكون آل بن بريك يدًا واحدة ضد المعارضين لحكم علي بن ناجي.

٣- في حالة نشوب خلاف فيما بينهم يحل هذا النزاع دون تدخل من أي طرف آخر، وفي حالة الاتفاق بالاستعانة بطرف خارجي وسيط يشترط أن يكون معروفًا لدى آل بن بريك.

٤- في حالة صدور حكم الوسيط يلتزم الجميع بتنفيذه ومن خالف ذلك

---

(١) انظر باحسن: المرجع السابق. ج٢ - ورقة رقم ١٠٢ - عبدالرحمن بن عبيد اللاه السقاف (بضائع التابوت) مخطوط - لدى ورثة المؤلف سيئون.

(٢) باحسن: المرجع السابق. ج٢، ورقة رقم ١٠٢.

تكون يد الجميع واحدة ضد المخالف[١].

٥- أن يكون علي بن أحمد بن محسن بن حسين بن بريك خلفًا لعلي بن ناجي بعد وفاته[٢].

نستنتج من هذا الصلح الآتي:

أولًا: يتبين لنا من خلال بنود الصلح أنها جاءت ملبية لرغبات علي بن ناجي نتيجة التفاف الأسرة معه.

ثانيًا: سئم آل بن بريك وكافة سكان الشحر هذه الحرب، ورأوا ضرورة حسم الموقف من خلال الاعتراف بشرعية حكم علي بن ناجي، وأن استمرار الحرب ما هو إلا ضرب من العبث لاختلال موازين القوى.

ثالثًا: حاول علي بن ناجي استرضاء عمه محسن بن حسين من خلال موافقته على أن يكون حفيده علي بن أحمد بن محسن بن حسين خلفًا له بعد وفاته، وهذا يدل على رغبة علي بن ناجي على استمرار علاقات الود والقربى بينه وبين من خرج عليه من أفراد أسرة آل بن بريك، وطمس آثار الشقاق الناتجة عن الحرب.

ثانيًا: العلاقات بين آل بن بريك وآل كثير:

شهدت العلاقات بين آل بن بريك حكام الشحر وبين آل كثير الذين أسسوا دولتهم الثانية في حضرموت الداخل توترًا شديدًا، وذلك عندما بدأت تظهر الرغبة الكثيرية في السيطرة على ميناء الشحر. وكرد فعل فقد فرض آل بن بريك وإخوانهم آل كساد حكام المكلا حصارًا اقتصاديًا على الدولة الكثيرية، ومنعتا وصول الإمدادات الغذائية إليها، وقد أرسل القعيطي المساعدات المالية لحكام

(١) انظر نص الوثيقة ملحق رقم (٧).
(٢) بامطرف: المعلم عبدالحق ص٧٤.

البندرين الشحر والمكلا لفرض هذا الحصار لتضييق الخناق على آل كثير حيث كان عبدالله بن عمر، الذي يحكم القطن نيابة عن والده عمر بن عوض القعيطي، يخوض صراعًا مريرًا مع قوات آل كثير بقيادة غالب بن محسن الكثيري، ولهذا نجده يسعى إلى قطع أي إمدادات يمكن أن تصل إلى آل كثير في وادي حضرموت[١]، وهكذا اجتمعت المصالح اليافعية في فرض هذا الحصار.

سعى العلويون إلى محاولة فك الحصار المفروض على وادي حضرموت وذلك سنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م، حيث أرسل الحسن بن صالح البحر برسالة إلى الأمير علي بن ناجي بن بريك يحثه على ضرورة فك الحصار عن وادي حضرموت لما فيه مصلحة المسلمين عامة، وأوصاه بتقوى الله، وأن يقوم بحق الله عليه من خلال الاعتناء بنفسه، وأهل مودته وقرابته، وأمره بإقامة الصلاة، وحث الناس عليها وزجر من تخلف عنها، ودعاه إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن يسوس الناس بالعدل واجتناب الظلم، وأشار في رسالته إلى ما يقام في أثناء الزيارات في المدينة من اختلاط بين النساء والرجال، ودعاه إلى تغيير هذه العادات كما أشار أيضًا إلى ما قام به القعيطيون في وادي حضرموت ضد العلويين وآل كثير داعيًا علي بن ناجي إلى التحالف مع آل كثير ضد القعيطي وفي نهاية رسالته حثَّه على فك الحصار عن حضرموت الداخل[٢]. وفي هذه الفترة حاصرت القوات الكثيرية يافع داخل مدينة سيئون ومنعت دخول الغذاء إليهم فأرسلت يافع أحد مماليكهم إلى بندر الشحر ليأخذ لهم طعامًا، فخرجت من الشحر قافلة تحمل مؤنًا غذائية، ولما علم آل كثير بذلك منعوا دخول هذه القافلة، ولكن علي بن ناجي تدخل في الأمر وأرسل رسالة إلى آل كثير يخبرهم فيها أن القافلة أرسلت بوساطته، حينها سمح آل كثير بدخول القافلة إلى سيئون وذلك سنة ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م. استمر الحصار مفروضًا على وادي حضرموت

(١) ابن حميد. المرجع السابق. المجلد الثاني - ص٤٢٨.
(٢) ابن حميد. المرجع نفسه. المجلد الأول ص٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠.

من قبل آل بن بريك وآل كساد حتى تدخلت الدولة العثمانية إلى جانب آل كثير حيث دعت الطرفين إلى رفع الحصار، والسماح بمرور المواد الغذائية إلى الدولة الكثيرية[١].

بعد أن أسس آل كثير دولتهم الثانية في وادي حضرموت الداخل أخذوا يسعون للوصول إلى الساحل تدفعهم لذلك عدة أسباب:

أولًا: تعد الشحر ذات أهمية اقتصادية، فهي الميناء الرئيس لحضرموت والمركز التجاري لها مع العالم الخارجي، إضافة إلى أهميتها الاستراتيجية حيث تُعَدُّ منفذًا مهمًا لتوريد السلاح.

ثانيًا: تمثل الشحر نقطة انطلاق للسيطرة على المناطق الساحلية الأخرى.

ثالثًا: أراد آل كثير أن تكون الشحر قاعدة لهم ضد القعيطي لقطع إمداداته وموارده والتخلص من قبضته التي يحاول من خلالها تضييق الخناق عليهم في وادي حضرموت[٢].

رابعًا: مطالبة التجار في الدولة الكثيرية السلطان غالب بن محسن الكثيري[٣] باحتلال مدينة الشحر، لأن بقاء ميناء الشحر والمكلا في يد يافع يعد تهديدًا مباشرًا لمصالحهم الاقتصادية[٤].

---

(١) المرجع السابق. المجلد الأول، ص٣٤٦.

(٢) ثابت اليزيدي: الدولة الكثيرية الثانية في حضرموت ١٨٤٥-١٩١٩م. ط١، عدن الشارقة - جامعة عدن - دار الثقافة العربية - ٢٠٠٢م، ص١٤٧.

(٣) هو غالب بن محسن بن أحمد بن علي بن بدر بن عبدالله بن عمر بن بدر أبو طويرق من مواليد قرية تاربة سنة ١٢٢٣هـ تربى في حجر والده محسن ثم انخرط في سلك العسكرية بشبام. ثم سافر إلى حيدر أباد بالهند سنة ١٢٤٦هـ والتحق بجيش النظام هناك حتى وصل إلى درجة الجمعدارية بمساعدة الجمعدار عبدالله بن علي العولقي (سالم علي الجرو).. حضرموت الإنسان والبصمة، ط١ ١٤١٨هـ ص١١٣).

(٤) د. عكاشة: المرجع السابق. ص٧١.

خامسًا: أن سيطرتهم على ميناء الشحر ستزيدهم قوة؛ لأن الحركة التجارية في الميناء ستمدهم بالمال الوفير لتمويل مخططاتهم العسكرية، وبذلك تصبح الدولة الكثيرية مسيطرة على مساحة جغرافية واسعة ذات إمكانات عسكرية واقتصادية وسياسية[١] كما أن السيطرة على الميناء ستمكنهم من استيراد الرقيق من شرق أفريقيا ليتم تسخيرهم فيما بعد في المعارك. وكان يوصف كل من يسيطر على ميناء الشحر والمكلا بأنه (قابض الحنجور) لأنه يستطيع بالاستيلاء عليهما أن يخنق التجارة مع الخارج[٢].

بدأت المحاولات الكثيرية للسيطرة على ميناء الشحر تسبقها جملة من التحركات السياسية تمثلت في عقد الأحلاف والمعاهدات مع القبائل المجاورة لمدينة الشحر. وما من شك فإن هذه الأحلاف ما هي إلا محاولة لمحاصرة إمارة آل بن بريك سياسيًا وعسكريًا، فهي أحلاف عسكرية ترمي إلى مساعدة هذه القبائل لآل كثير ضد أعدائهم أيًا كان هذا العدو، وفيها يلتزم الموقعون عليها بتقديم الدعم والمساندة لآل كثير ضد أي قوة يقومون بمحاربتها.

فمثلًا عقد آل كثير حلفًا مع قبيلة العوابثة وذلك في شهر المحرم من سنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م وقّعها عن آل كثير السلطان عبدالله بن سالم بن محمد بن أحمد الكثيري اعترف فيها العوابثة بالتبعية لآل كثير وأنهم يد واحدة ضد أعدائهم وأن صديق الدولة الكثيرية هو صديقهم وعدوها عدوهم. وكذلك وقّع السلطان الكثيري عبدالله بن محسن حلفًا مع بيت القرزات من الحموم وذلك في شهر جمادى الأول سنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م وفيه تعهد بيت القرزات بالتبعية والولاء لآل كثير والتحالف معهم وأن هذا الحلف ينقض أي حلف سابق وأنه حلف أبدي وتمَّ التعبير عنه بعبارة "حتى يشيب الغراب ويفنى التراب" ووقع آل كثير حلفًا ثالثًا مع بيت سعيد من الحموم وهو يشبه سابقه من حيث المضمون. وكذلك

(١) بامطرف: في سبيل الحكم. ص٢٦.
(٢) سارجنت: المرجع السابق. ص١٣١.

وقعوا حلفًا رابعًا مع المقدم محمد بن عبدالله بن عوض بارميدي الجوهي ممثلاً عن قبائل سيبان الجميع وذلك في جمادى الآخرة سنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م[١].

لاشك أن هذه الأحلاف هي تمهيد لتحقيق الأطماع الكثيرية في احتلال مدينة الشحر والسيطرة على مينائها. وقد آتت هذه الأحلاف ثمارها حيث شهدت الفترة منذ توقيع هذه الأحلاف مناوشات بين آل كثير وآل بن بريك، فقد ألقى العوابثة حلفاء آل كثير القبض على بريد يحمل رسائل من قبل الجمعدار عمر بن عوض القعيطي[٢] لنوابه في حضرموت يحثهم فيها على محاربة الدولة الكثيرية وحلفائها من القبائل، حيث قام العوابثة بتسليم هذه الرسائل إلى السلطان عبدالله بن محسن الكثيري[٣].

في عام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م وقّع زعيم قبيلة آل شملان التميمية محمد بن سعيد بن شملان حلفًا مع حاكم الشحر علي بن ناجي بن بريك ونقيب المكلا محمد بن عبد الحبيب الكسادي حيث قام الاثنان بإمداده ببعض الأسلحة وأرسلا له بعض الكسوة. وفي عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م اشتدت المناوشات بين آل كثير وآل تميم فذهب جماعة من آل تميم وفي مقدمتهم محمد بن سعيد بن شملان إلى البندرين الشحر والمكلا طالبين المعاونة حيث وافق الأمير علي بن ناجي على إمدادهم بمائة مقاتل من الأحرار والعبيد[٤].

---

(١) انظر نص الاتفاقيات في الملاحق رقم: ٨-٩-١٠-١١-١٢.

(٢) عمر بن عوض القعيطي اليافعي، مؤسس الدولة القعيطية بحضرموت ولد بقرية لحروم بوادي عمد. هاجر من حضرموت إلى الهند سنة ١٢٠٧هـ واكتسب شهرة عسكرية واسعة في جيش ولاية (برودة) ثم في جيش نظام حيدر أباد وصار رئيس الجالية اليافعية بحيدر أباد وقائدًا للفرقة الحضرمية بجيش النظام، وكانت رتبته العسكرية جمعدار أي قائدًا لألفي مقاتل، اشتهر في الهند وحضرموت بلقب (اللنجراء) وهي كلمة هندية معناها (الأحنف) إذ كان منذ ولادته أحنف القدم. بامطرف: الجامع ص٤٠٩.

(٣) بن حميد: المرجع السابق. المجلد الثاني، ص٣١.

(٤) بن حميد: المرجع نفسه، المجلد الثاني، ص٣٩.

المحاولة الكثيرية الأولى لاحتلال مدينة الشحر ١٢٦٦هـ - ١٨٥٠م

كان آل بن بريك حكام الشحر وآل كساد حكام المكلا يقفون صفًا واحدًا في مواجهة المحاولات الكثيرية المتكررة للسيطرة على الشحر والمكلا رغم الدسائس التي كانوا يحوكونها ضد بعضهم البعض، وذلك بحكم الرابطة اليافعية التي ينتمون إليها، ويضعون خلافاتهم جانبًا ولو إلى حين، وقد حاولوا إثبات هذا التعاون المتبادل بينهم غير مرة[١].

بدأت المحاولات الكثيرية لضم الشحر بتكوين جبهة داخلية متماسكة من العلويين وآل كثير وآل العمودي ونهد والصيعر كما أمدهم بالمساعدة الجمعدار عبدالله بن علي العولقي[٢] بالأموال والأسلحة من الهند[٣].

أشار العلويون وفي مقدمتهم محسن بن علوي السقاف وعبدالله بن حسين بن شهاب وإسحاق بن عقيل[٤] بأن يتمَّ التوجه إلى الدولة العثمانية للحصول على الدعم والمساعدة في حملتهم لاحتلال الشحر، وتمَّ اختيار كل من إسحاق بن عقيل العلوي وعبود بن سالم الكثيري ليقوما بنقل نداء الاستغاثة إلى الدولة العثمانية. حيث التقيا مع ممثليهما في الحجاز وجدة وتم الاتفاق على إرسال قوة عثمانية للسيطرة على الشحر مقابل مبلغ من المال[٥].

سبقت العمليات الحربية وصول سفينة إلى ميناء المكلا على متنها رجلان

---

(١) بامطرف: في سبيل الحكم. ص٢٠.

(٢) عبدالله بن علي بن ناصر العولقي، من سرو مذحج، هاجر إلى الهند والتحق جنديًا بجيش نظام حيدر أباد الدكن. وترقى في مختلف المناصب العسكرية إلى أن صار قائدًا لأحد ألوية النظام، وأحد صدور العرب وأعيانهم بحيدر أباد وكان ذا شخصية قوية طامحة إلى الملك وقد اشترى قرية الحزم (الصداع) عام ١٢٦٣هـ من آل بن بريك. توفي مهاجرًا بحيدر أباد سنة ١٨٦٧م. بامطرف: الجامع. ص٣٤٠.

(٣) باحسن: المصدر السابق. ج٢، ورقة رقم ١٠٢.

(٤) البكري: تاريخ حضرموت السياسي. ج١، ص١٢٩.

(٥) باحسن: المرجع السابق. ج٢، ورقة رقم ١٠٢.

أحدهما يسمى الحاج أحمد، وآخر وهو زعيم الحضارمة في الشام يدعى محسن باحارث، قدما من الحديدة وبصحبتهما كتب للسادة العلويين وأخرى لحاكم الشحر علي بن ناجي ولنقيب المكلا محمد بن عبد الحبيب الكسادي وللسلطان عبدالله بن محسن بن أحمد الكثيري.

استقبل النقيب محمد بن عبد الحبيب المندوبين ومكثا عنده أيامًا، ثم توجها إلى الشحر واستقبلهما علي بن ناجي بالترحيب حيث طلبا من حكام الشحر والمكلا إعلان السمع والطاعة للدولة العثمانية، كما قدم إلى مدينة الشحر حسين بن عبدالقادر بافقيه قادمًا من اليمن وأخبر علي بن ناجي أن التجهيزات العسكرية العثمانية قائمة وعازمة على محاربته طالبًا فك الحصار على حضرموت الداخل(١).

بدأت أخبار شن الحرب من قبل العثمانيين تتوالى على أسماع حكام الشحر والمكلا، حينها بادر علي بن ناجي بإحكام مداخل مدينة الشحر وإغلاقها ومنع الخارج والداخل إليها، كما بادر نقيب المكلا عند علمه بوجهة القوات العثمانية إلى ميناء بروم(٢) بإرسال مئات من الجند بقيادة ابنه صلاح لتعزيز القوة الكسادية هناك(٣).

تحركت الحملة العثمانية من مكة سنة ١٢٦٦هـ - ١٨٥٠م بقيادة إسحاق بن عقيل وسالم بن عبدالله بن سمير، ووصلت إلى ميناء الحديدة واستولت على خمسة مراكب كانت راسية فيه تابعة لبعض تجار آل بن بريك وذلك في ١٠

(١) بن حميد: المرجع السابق. المجلد الثاني، ص٢٠٤-٢٠٦.

(٢) منطقة ساحلية على البحر العربي كانت تابعة للنفوذ الكسادي في تلك الفترة، وهي ميناء حصين تستخدمه السفن في أثناء هبوب الرياح الجنوبية الغربية الموجودة في المحيط الهندي. تبعد بروم عن مدينة المكلا حوالى ٢٨ كم إلى الغرب من مدينة المكلا. لمعرفة التفاصيل عن تاريخ المنطقة راجع كتاب (إدام القوت) للمؤلف: عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف. ص٤٨.

(٣) بن حميد. المرجع السابق. المجلد الثاني، ص٢١٢.

رمضان ١٢٦٦هـ[١]. واصلت الحملة سيرها حتى وصلت ميناء بروم على ساحل حضرموت وقام إسحاق بن عقيل بإبلاغ العلويين وكذلك السلطان عبدالله بن محسن الكثيري بوصول الحملة وطلب منهم حشد قواتهم وسرعة الوصول إليه، وأبلغهم أنه أتى حوالىٰ خمسمائة مقاتل ومركب كبير وعدد من السفن الحربية وبعض المدافع[٢].

بدأت العمليات الحربية البحرية بسيطرتها على بندر بروم وتثبيت أقدامها فيه وتم الاستعانة بأربعمائة مقاتل من بادية المنطقة المحيطة ببروم كتابعين للجنود العثمانيين، وقد كانت السفن الحربية العثمانية تشن غارات قرصنة على السفن التجارية القادمة أو النازحة عن المكلا، وقد قصفت المدافع العثمانية بعض الاستحكامات الكسادية بالمكلا[٣].

مع اشتداد المعارك بين القوات الكسادية والقوات العثمانية رأى نقيب المكلا أنه لا يستطيع بمفرده مواجهة أعدائه ما لم يحصل على مساندة من قبل إخوانه آل بن بريك حكام الشحر كونهم القريبين منه، وبما تربطهم معهم من علاقات نسب. حينها أرسل إلى علي بن ناجي يطلب منه المساعدة في صد الهجمات العثمانية على بلاده وتشكلت قوة مشتركة من آل بن بريك وآل كساد[٤].

كذلك طلب النقيب الكسادي المساعدة من يافع الموجودين في القطن فجاءته نجدة من قبل سعيد بن حسين بن علي الحاج وجماعة من يافع الآخرين إلى المكلا، كما أرسل محمد بن سعيد بن شملان التميمي ابنه وجماعة من آل تميم لمساندة يافع في حربهم ضد آل كثير[٥].

---

(١) البكري: تاريخ حضرموت السياسي. ج١، ص١٢٩.
(٢) بن حميد: المرجع السابق. المجلد الثاني. ص٢٠٩-٢١٠.
(٣) بامطرف: في سبيل الحكم. ص٢١.
(٤) المرجع نفسه. ص٢١.
(٥) بن حميد: المرجع السابق. المجلد الثاني. ص٢١٤-٢١٥.

استطاعت القوة المشتركة من قبل آل بن بريك وآل كساد أن تقوم بهجوم مضاد على العثمانيين في بروم حتى أجلوهم عنها. كما عملت الظروف المناخية دورها، فقد لعبت العواصف البحرية دورًا في تشتيت السفن العثمانية، حيث التطمت السفن ببعضها البعض إضافة إلى نقص المياه، فأمر إسحاق بن عقيل والسلطان عبود بن سالم بأن تتوجه السفن إلى قصيعر لوجود أصدقائهم فيها وللتزود بالمياه[١]، أما القبائل التي ساندت القوات العثمانية في بروم فقد تشتت ورجعت إلى المناطق التي تسكنها[٢]. وفي أثناء انسحاب سفن الحملة العثمانية مرت بالشحر، ولكنها لم تستطع الرسو فيها، نتيجة هيجان البحر لوصولها إليها في فصل الخريف فواصلت سيرها صوب شرمة[٣].

ولما علم آل بن بريك بوجهة العثمانيين خرجوا إلى شرمة قبل وصول العثمانيين إليها، وعملوا على تحصينها، والاستعداد لمواجهتهم في نحو مائة وخمسين رجلًا. فلما شاهدهم العثمانيون ظنوا أن القوات الكثيرية قد جاءت لنصرتهم، فرست أول سفينة في شرمة، ونزلوا إلى البر، فبادرهم الجنود المرابطون فيها بإطلاق النيران عليهم، ودارت معارك بينهما انهزم على إثرها العثمانيون وانسحبوا إلى قصيعر وتحصنوا فيها[٤].

بعد ذلك جاءت الإمدادات من وادي حضرموت لمساندة آل كثير واحتوت القوات القادمة على مقاتلين من آل كثير وآل العمودي ونهد والصيعر والحموم والعوابثة وسيبان، وتمركزت خارج مدينة الشحر، وفي هذه الأجواء المشحونة بالتوتر اجتمع حاكم الشحر الأمير علي بن ناجي ونقيب المكلا محمد بن عبد

---

(١) استطاع آل كثير إقناع بعض قبائل الحموم الساكنة في قصيعر على الوقوف معهم في الحرب ضد يافع، وبهذا تجمع نحو ستمائة مقاتل من الحموم لمساندة آل كثير. اليزيدي. المرجع السابق. ص١٥٢.

(٢) بامطرف: في سبيل الحكم. ص٢١.

(٣) شرمة: ثغر قديم يقع إلى الشرق من مدينة الشحر ويبعد عنها حوالىٰ ٣٥ كم.

(٤) باحسن: المصدر السابق. ج٢ - ورقة رقم ١٠٣.

الحبيب الكسادي في مدينة غيل باوزير، وتعاهدا على الصمود والمقاومة، وأن يكونا يدًا واحدة في مواجهة القوات الكثيرية، وأن يكون البندران الشحر والمكلا كالبندر الواحد، كناية عن التوحد ولمّ الشمل، وفي حالة تعرض أي من المدينتين لهجوم يسعى الآخر لنجدته[١].

نتيجة لسوء التنسيق بين الحملتين العثمانية والكثيرية التي قدمت لموآزرتهم، فإن الحملة الكثيرية التي وصلت من الداخل إلى مشارف الشحر وانقسمت قسمين: أحدهما تمركز في دفيقة، والآخر في منطقة مرير بانتظار المدد العثماني البحري. وطال انتظار آل كثير لهذا المدد، وفي هذه الأثناء استنجد آل بن بريك بأخيهم الكسادي، فأرسل فرقة لنجدتهم بطريق الساحل، فاصطدمت القوات الكسادية مع القوة الكثيرية المرابطة في مرير وهزمتها وأجبرتها على الانسحاب إلى حضرموت الداخل[٢]. ثم اتفق علي بن ناجي مع النقيب محمد الكسادي على توجيه قواتهما المشتركة إلى دفيقة لمحاربة من بقي فيها من القوات الكثيرية، فتم لهما ذلك وهزمت القوات الكثيرية في دفيقة. إن الهزيمة التي تعرضت لها القوات الكثيرية في مرير ودفيقة أجبرت العثمانيين على الصعود إلى سفنهم والعودة إلى بلادهم، أما من تبقى من القبائل الأخرى فسلكت طريق البر راجعة إلى مناطقهم وأصبحت دفيقة خالية من الجنود، فاستولى آل بن بريك على المدافع والأسلحة التي خلفتها القوات المنسحبة[٣]. وبهذا تكون هذه الحملة الكثيرية - العثمانية المشتركة قد فشلت في تحقيق أهدافها وترجع أسباب الهزيمة إلى الآتي:

أولًا: التفكك الذي أصاب التحالف القبلي الذي كان يدعم آل كثير في حربهم، وانسحاب بعض القبائل من المعارك الدائرة، مثل قبائل سيبان الذين

(١) باحسن: المرجع السابق.
(٢) بامطرف: في سبيل الحكم. ص٢١-٢٢.
(٣) باحسن: المصدر السابق. ج٢، ورقة رقم ١٠٣.

تركوا مواقعهم في مرير، وذهابهم إلى دفيقة، وإشاعة الأخبار عن وصول الإمدادات الكسادية لآل بن بريك، مما أضعف المعنويات القتالية لدى هذه القبائل وانسحابها من ساحة المعارك[١].

ثانيًا: القوات التي جاءت لمساندة آل كثير والمكونة من أهل الشام والحجاز والعثمانيين؛ أغلبهم لا علم لهم بالمنطقة ولا طاقة لهم بويلات الحرب[٢]. وقد أخذوا مقابل هذه الحرب أموالًا، ولكنهم لم يقاتلوا باستبسال كون القضية لا تهمهم بالدرجة الأولى، بقدر ما سيحصلون عليه من أموال.

ثالثًا: سوء التوقيت والتنسيق بين الحملتين العثمانية والكثيرية المشاركة في المعارك مما أدى إلى وجود خلخلة في صفوف المقاتلين[٣].

رابعًا: لعبت الظروف الطبيعية دورها في هذه الهزائم كون المهاجمين لم يختاروا التوقيت المناسب لحملتهم فقد كانت الحملة في فصل الخريف، وهو زمن تكون فيه البحار في حالة هيجان، وبالتالي لا تستطيع السفن البقاء في سطح البحر لممارسة دورها الحربي.

خامسًا: التماسك الذي أبدته يافع في مواجهة الخطر الذي يهددها بالإضافة إلى وصول إمدادات من قبل أطراف أخرى غير يافعية مثل آل تميم.

إن التحديات التي واجهها علي بن ناجي بن بريك (الثاني) والتي تتمثل في حروبه الداخلية مع مناوئيه من داخل دولته وكذلك الحروب التي خاضها علي بن ناجي مع آل كثير والعثمانيين عند محاولتهم الأولى للسيطرة على مدينة الشحر؛ قد صقلت شخصيته، وجعلتها تتسم بالشجاعة والإقدام، وأكسبته خبرة في إدارة الحرب ضد مناوئيه. هذه الانتصارات التي حققها مع إخوانه آل كساد جعلت الشعراء يتغنون بها، ومن أبرز هؤلاء الشعراء المعاصرين لهذه الأحداث الشاعر

(١) بن حميد: المرجع السابق. المجلد ٢، ص٢٢٠.
(٢) البكري: تاريخ حضرموت السياسي. ج١، ص١٢٩.
(٣) بامطرف: في سبيل الحكم. ص٢١.

الشعبي (المعلم عبدالحق) فقد وصف علي بن ناجي في قصيدة ردًا على قصيدة أخرى وردت من ربيع سليم ومرسلة إلى عند المقدم أحمد بن عبدالله بن يماني وآل تميم في إطار الفتنة بينهم وبين الدولة الكثيرية ويافع قال فيها:

بندر علي نعمك علي بن ناجي ذي في جهتنا كاملات اصفاته
أهزم جيوشًا قصده في هزمه الخصم منه ظاهره هزماته
من مثل بن ناجي صمد شامخ جبل يحير عقله من حضر هجماته
بالزند والخصم والظن إنه مع الرعية صالحة نياته[1]

كما أن الشاعر الشعبي ربيع سليم المتوفى في جاوه بإندونيسيا قد وصف مدينة الشحر وأميرها علي بن ناجي في أبيات رد بها على الشاعر سعيد علي باجراد حملت القصيدة عنوان (سعاد ما هي رخيصة يا عبود).

الموت من دونها قاطن وحال مدربه بالمدافع والرجال
كم من ولد قحم عارف للقتال ضراغم الحرب في الملقى أسود
سعاد ما هي رخيصة يا عبود
انجعت على الأسد سمًا مورد الخصم ميراد الودى
دولة ووالي وسعده قد بدأ ونور طالعه في سعد السعود

(١) المعلم عبدالحق الحضرمي ديوان مسمى «الوقائع فيما جرى بين آل تميم ويافع» مطبعة كلزار حسني بومبي ص٥. المعلم عبدالحق: هو سعيد بن عبيد بن مبارك عبدالحق ولد في اليوم السادس من رمضان ١٢١٣هـ، يتصل نسبه بالمشائخ آل عبدالحق من حوطة الفقيه علي بإقليم الواحدي (شبوة) هاجر جده مبارك إلى تريم لطلب العلم في نهاية النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري. تلقى عبدالحق تعليمه اللغوي والديني في مدينة تريم ثم غادرها في شبابه إلى بلدة دمون شرقي تريم تحت إغراء قبيلة آل سلمة التميمية سكان دمون وذلك ليفتتح بها مدرسة قرآنية لأبنائهم وليكون إمامًا نائفًا بين شعراء عصره لا يدع حادثة ذات بال إلا وعالجها بالوصف أو النقد، توفي الشاعر عبدالحق سنة ١٢٨٩هـ (بامطرف: المعلم عبدالحق. ص٢٣-٢٦).

سعاد ما هي رخيصة يا عبود

علي علا واعتلى فوق الخصوم بن ناجي الغض مصدام الهجوم
يعتاد في الحرب تفريج الهموم مصادم الخصم نزاع الكبود

ثم نجده يصف ما دار في المعارك التي قادها بن بريك والكسادي ضد الكثيري بلغة سهلة تحمل في طياتها معنى واسعًا، بين فيها أن الشحر ليست بالسهولة التي كان يظنها غالب بن محسن الكثيري، وأن التحالف اليافعي قد نجح في مواجهة الزحف الكثيري عن المدينة فقال:

سمعون ما فيها تبلغ أمل وأن قد حان حينك والأجل
اقرب ولا تحمل سهل وقَّع كفانك ووسّع للحود

سعاد ما هي رخيصة يا عبود

غرتك على البندر سعاد ما تفكر في عناد أهل الرشاد
قابض عليها تقع قبضة بيد ولا حسبت أن حاميها الأسد
علي وتبعته يا كم من ولد حليف وافي ويوقون الحدود
وابن الكسادي وصل مسعد وصول صلاح ذيب السرى الهول المهول
واليافعي ساعة الحرب التحم سقاك في النائبة علقم وسم[1]

ولعل هذا الوصف في مدح دولة آل بن بريك وحاكمها كان نتيجة رأيه في الدولة الكثيرية، حيث إنه سجن وبالتالي كان مبالغًا في وصفه وانحيازه لآل بن بريك والكسادي، ونلاحظ في كلماته نبرات التشفي لما أصاب الدولة الكثيرية من انكسار ومع هذا تظل هذه الأبيات شاهدة على ما حققه التحالف اليافعي من

(١) ربيّع سليم (ديوان مخطوط) نقله بخط يده الباحث عبدالرحمن الملاحي من النسخة الأصلية من مكتبة تريم للمخطوطات.

نصر ضد الهجمات الكثيرية.

ثالثًا: تطلّع البريطانيين في عدن إلى ساحل حضرموت خلال القرن التاسع عشر الميلادي:

التدخلات البريطانية.. والنشاط البريطاني في المنطقة اليمنية منذ مطلع القرن السابع عشر الميلادي:

يعود أول اتصال بريطاني باليمن إلى سنة ١٠١٨هـ - ١٦٠٩م عندما أرسلت شركة الهند الشرقية البريطانية السفينة (إسكنسيون) بقيادة الكابتن شاربي إلى عدن بغرض إقامة علاقات تجارية مع الجزيرة العربية ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل[١].

عاودت شركة الهند محاولتها في العام التالي مباشرة سنة ١٠١٩هـ - ١٦١٠م فأرسلت ثلاث سفن بريطانية إلى عدن يقودها (سير هنري ميدلتون) فوصل عدن في العاشر من نوفمبر، ولكنه غادرها متوجهًا إلى المخا، فاستقبله حاكم المدينة بحفاوة ولكن هذه الحفاوة ما هي إلا فخ حيث تمَّ بعد ذلك مهاجمة ميدلتون وقتل ثمانية من جنوده وأصيب أربعة عشر آخرون بجروح، ثم سيق ميدلتون ورفاقه إلى صنعاء حيث تمَّ الإفراج عنه ومرافقيه[٢].

حقق البريطانيون نجاحًا جزئيًا في محاولتهم التي قاموا بها سنة ١٠٢١هـ - ١٦١٢م حيث جاءت بعثة بقيادة الكابتن (ساريس) إلى المخا، حيث تمَّ السماح لهم بالمتاجرة على الشاطئ وشراء ما يريدونه من المخا[٣].

---

(١) د. فارق عثمان أباظه: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩م - ١٩١٨م. الهيئة المصرية ١٩٨٧م ص٦٦.

(٢) إف. إل. بلاي فير: تاريخ العربية السعيدة. ترجمة: د. سعيد عبد الحيز النوبان - علي محمد باحشوان، ط١، دار جامعة عدن للطباعة والنشر ١٩٩٩م، ص١٠٥.

(٣) د. جاد طه: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن. ط٢، دار الفكر العربي، بدون تاريخ. ص٢٦.

وفي سنة ١٠٢٧هـ - ١٦١٨م وصل إلى المخا القبطان (شيلنج) على ظهر السفينة البريطانية (آن رويال) لإقامة وكالة تابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية حيث سمح لهم بإقامة وكالة تجارية، وحددت تعريفة الرسوم للواردات والصادرات بما لا يزيد عن ٣٪، وأن تكون قيمة الشراء نقدًا أو عينًا[١].

اشتد التنافس بين بريطانيا وفرنسا منذ منتصف القرن الثامن عشر، عندما أخذت كل دولة تهدد مصالح الأخرى عبر الطرق المؤدية إلى الهند.

فقد كانت الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٢١٢هـ - ١٧٩٨م بمنزلة توجيه ضربة قوية للمصالح البريطانية في الشرق ولمواجهة هذه الأحداث أرسلت الحكومة البريطانية حملة بحرية بقيادة الليفتانت (كولونيل موراي) لاحتلال جزيرة بريم في مضيق باب المندب وذلك سنة ١٢١٣هـ - ١٧٩٩م[٢].

ظلت بريطانيا تحتفظ بالجزيرة حتى شهر سبتمبر من العام نفسه حيث انسحبت منها عندما تبين لهم أن المضايق لا يمكن السيطرة عليها من الجزيرة بالمدفعية، ولسوء مناخها، وعدم جودة مياه الشرب فيها، ولم يحاولوا السيطرة عليها مجددًا إلا في سنة ١٢٧٣هـ - ١٨٥٧م[٣].

استمرت جهود بريطانيا لتدعيم تجارتها مع اليمن ورعاية مصالحها في البحر الأحمر، وعينت السير (هوم بوفهام) مندوبًا لها في الجزيرة العربية سنة ١٢١٦هـ - ١٨٠٢م، حيث توجه إلى عدن وأقنع سلطان لحج بعقد معاهدة في سبتمبر ١٨٠٢م، ونصت المعاهدة على إيجاد اتصال تجاري بين شركة الهند الشرقية أو رعية بريطانية تكون تحت نفوذ الحاكم العام للهند ورعية السلطان أحمد عبدالكريم العبدلي. كما تمَّ الاتفاق على عدّ ميناء عدن مفتوحًا لاستقبال جميع البضائع التي تحملها السفن البريطانية على أن تدفع نسبة ٢٪ كضرائب

---

(١) إف. إل. بلاي فير: المرجع السابق. ص١١٠.

(2) Jacob. H. F: Kings of Arabia: London 1923. P. 25.

(٣) د. جاد طه: المرجع السابق. ص٣٨.

جمركية ولمدة عشر سنوات ترفع بعدها إلى ٣٪ فقط[١].

اهتمام بريطانيا بإمارتي الشحر والمكلا بعد احتلالها لمدينة عدن ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م:

لاشك أن اهتمام بريطانيا المتزايد ببلاد العرب، جعلها ترقب باهتمام بالغ نشاط محمد علي في البحر الأحمر وسواحل اليمن، وكان اهتمام بريطانيا بالنشاط المصري والعمل على وقفه يعود إلى عمليات محمد علي في الجزيرة العربية والسودان، وقد ازداد قلق بريطانيا عندما تلقت وزارة خارجيتها تقارير من قناصلها في الشرق تشير إلى أن محمد علي سيوجه بعض قواته في المخا للسيطرة على عدن[٢]، حينها أرسلت حكومة الهند البريطانية الضابط البحري البريطاني (ستافورد هينس) لإجراء عمليات مسح للساحل الجنوبي للجزيرة العربية في مساحة يبلغ طولها خمسمائة ميل، وطلبت حكومة الهند من القبطان هينس استطلاع حقيقة الموقف على السواحل اليمنية بعد وصول قوات محمد علي إلى المخا[٣]. ويمكننا أن نعدّ هذه البعثة هي البداية التي من خلالها بدأ البريطانيون يوجهون أنظارهم تجاه ساحل حضرموت، حيث كتب هينس تقريرًا يشمل وصفًا جغرافيًا وسياسيًا واقتصاديًا للمنطقة الساحلية من حضرموت وذلك سنة ١٢٤٩هـ - ١٨٣٤م[٤].

اتجهت حكومة بومباي خلال تلك الفترة إلى إنجاز الخط الملاحي التجاري الذي يعتمد على السفن التجارية بين الهند وبريطانيا ولهذا أبدت

---

(١) المرجع السابق. ص٤٣.

(٢) د. أحمد محمد بن بريك (اليمن والتنافس الدولي في البحر الأحمر ١٨٦٩ - ١٩١٤م) ط١، دار جامعة عدن - دار الثقافة العربية - الشارقة ٢٠٠١م، ص٥٥.

(٣) د. أباظة (المرجع السابق) ص١٢٧.

(٤) لمعرفة تفاصيل هذا الوصف راجع:
Doreen Ingrams, Liela Ingrams: Op. Cit. Vol. 1. P. 770.

اهتمامًا بالبحث عن مراكز ومحطات لتموين السفن بالوقود، ونظرًا لصعوبة الحصول على الأيدي العاملة في عدن وتراخيهم في عمليات نقل الفحم أدى إلى اتجاه البريطانيين لاستخدام مينائي المخا والمكلا وهما المنفذان البحريان لمنطقتي تهامة وحضرموت لتكونا محطتين ومخزنين لتموين السفن البريطانية التجارية بكميات الفحم والمياه اللازمة لها واعتبرت بريطانيا أن المكلا هي الميناء الأفضل حين ذاك[١] غير أن بعد المكلا نسبيًا عن الطريق البحري المباشر لم يجعلها أنسب مكان كمحطة لتزويد البواخر بالفحم، مما أدى بحكومة بومباي لاكتشاف مميزات جزيرة سقطرى التي تبعد عن مدينة عدن بمسافة ٥٠٠ ميل شرقًا، لهذا أبحر هينس إلى ميناء قشن، وحاول الاتصال بزعماء قبائل المهرة لكي يسمحوا له بمسح جغرافي لسواحلها، كما كلف هينس لإجراء مفاوضات مع زعماء المهرة من أجل شراء الجزيرة بمبلغ مائة ألف ريال ماريا تريزا غير أن هذا العرض رفض من قبل سلطان المهرة[٢].

من هنا يبدو أن الاهتمام الرسمي بحضرموت قد بدأ منذ فكرت السلطات البريطانية في الهند في إنشاء محطة تتوقف في مينائها السفن البريطانية للتزود بالوقود وهي في طريقها بين أوروبا والهند[٣]. حاول نقيب المكلا محمد عبد الحبيب الكسادي وضع بلاده تحت الحماية البريطانية بعد تخوفه من نية العثمانيين القضاء على إمارته من خلال التحالف مع آل كثير وكان ذلك في بداية شهر يناير ١٢٦٧هـ - ١٨٥١م ولكن بريطانيا رفضت طلبه هذا، ولم يحاول تكرار هذا العرض فقد توفي في ٢٦ يناير ١٨٥١م[٤].

---

(١) د. أباظة (المرجع السابق) ص١٣٩-١٤٠.

(٢) المرجع نفسه. ص١٤٣.

(٣) د. سعيد عبد الخير النوبان: حقيقة الإنجليز في حضرموت. مجلة البحوث والدراسات اليمنية العدد الأول - يناير - يونيو ١٩٨٧م، ص٤٥.

(4) Hunter. F. M: Arab tribes in the Vicity of Aden in the Arabia. 1909, Bombai. P. 127.

في سنة ١٢٧٠هـ - ١٨٥٤م تحطمت السفينة البريطانية (جورج اندرسون) في ساحل مدينة الشحر وقد كان تعامل الأمير علي بن ناجي بن بريك في غاية اللطافة مع طاقم السفينة المحطمة وقدم لهم كل مساعدة ممكنة[١]. إن هذا الموقف من قبل حاكم الشحر قد ولّد انطباعًا جيدًا لدى المسؤولين البريطانيين، فعندما فكرت بريطانيا بإقامة خطوط للبرق تربط الجزر البريطانية بالهند وذلك سنة ١٢٧٤هـ - ١٨٥٨م طرحت في ضمن مقترحاتها مد هذه الخطوط عبر البحر العربي لتمر بسواحل المكلا والشحر، وأشار البريجادير كوجلان في تقرير رفعه للمثل البريطاني في مصر المستر (جرين) بأنه يوجد في الشحر والمكلا حاكمان مستقلان كثيرًا ما أظهرا مواقف ودية تجاه البريطانيين[٢] غير أن بريطانيا اختارت منطقة البحر الأحمر على كل من السويس والقصير وسواكن لإقامة منشآت البرق في سنة ١٢٧٥هـ - ١٨٥٩م[٣].

بداية التدخل البريطاني المباشر في شؤون إمارة آل بن بريك في الشحر:

محاربة بريطانيا لتجارة الرقيق:

حرم البرلمان البريطاني الرق بموجب قانون أصدره عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م ومنع السفن البريطانية من نقله بين موانئ الإمبراطورية وتأكد هذا القانون بقانون آخر صدر عام ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م وفي عام ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م صار الاتجار بالرقيق جريمة يعاقب عليها القانون ولم يحضر الرقيق في بريطانيا إلا في عام ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م[٤].

بدأت بريطانيا أولى محاولاتها لمحاربة تجارة الرقيق في شرق إفريقيا

---

(1) Ibid. P. 127.

(٢) أباظة (المرجع السابق) ص٣١٤.

(٣) المرجع نفسه. ص٣١٤.

(٤) عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم: بريطانيا وإمارات الساحل العماني. منشورات مركز دراسات الخليج - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٧٨م، ص٢٣٩.

والمحيط الهندي والخليج العربي منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي من خلال توقيعها لمعاهدة ١٨٢٠م مع مشيخات الساحل العماني، حيث نصت المادة التاسعة من المعاهدة المذكورة على أن نقل الرقيق رجالًا أو نساءًا أو أطفالًا من سواحل شرق إفريقيا أو من أي من مكان آخر يعد قرصنة وسلبًا[١].

وبما أن سلطنة مسقط وزنجبار والتي لم توقع على معاهدة ١٢٣٥هـ - ١٨٢٠م تعدُّ هي السلطنة الرئيسة التي تقوم بهذه التجارة رأت بريطانيا أن جهودها سوف تكون غير ذات جدوى إذا لم يوقع عليها سلطان مسقط وزنجبار ولهذا قامت بريطانيا بتوقيع معاهدة أخرى عام ١٢٣٧هـ - ١٨٢٢م تعهد فيها السلطان سعيد سلطان مسقط وزنجبار بموجبها بتحريم تجارة الرقيق للدول المسيحية وبتعيين وكيل للحكومة البريطانية في ممتلكاته لمراقبة هذه التجارة وحجز أي سفن تمارس هذه التجارة[٢].

وتم تحديد المنطقة التي يحظر فيها المتاجرة بالرقيق، والتي تبدأ من الساحل الشرقي لإفريقيا وحتى جزيرة سقطرى، وأعطيت للسلطان سعيد حق المتاجرة في المنطقة التي لم يشملها الحد المتفق عليه وذلك لمعرفة بريطانيا مدى اعتماد سلطان مسقط وزنجبار من هذه التجارة والتي تدر عليه أرباحًا سنوية تقدر حوالىٰ ١٠٠,٠٠٠ ريال[٣].

ثم تدرج الوضع بمقتضى معاهدة ١٢٥٥هـ - ١٨٣٩م؛ وهي المعاهدة التجارية التي عقدها السلطان سعيد سلطان مسقط وزنجبار مع بريطانيا، وتمَّ

---

(١) د. جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي. دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٩٧م، ج١، ص٢٠١.

(٢) وندل فيلبس: تاريخ عمان. ترجمة: محمد أمين عبدالله، ط٢، وزارة التراث القومي والثقافة - عمان ١٩٨٣م - ص١٣٧.

(٣) د. جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص٢٠٢.

توسيع نطاق الحدود التي يسمح للسفن البريطانية بتفتيش السفن العمانية ومصادرتها التي تشتغل بتجارة الرقيق[١]، ومن ثم توسعت بريطانيا في معاهداتها الرامية لمنع تجارة الرقيق مع كل من شيوخ رأس الخيمة وأم القيوين وذلك سنة ١٢٥٦هـ - ١٨٤٠م، ولإحكام الحلقة استطاعت بريطانيا أن تعقد معاهدات خاصة مع الدولة العثمانية سنة ١٢٦٣هـ - ١٨٤٧م وفارس ١٢٦٧هـ - ١٨٥١م سمح فيها للسفن البريطانية ومنها السفن التابعة للأسطول الهندي بأن يكون لها سلطة تفتيش السفن الفارسية ومصادرة ما يوجد بها من رقيق[٢]، بالرغم من الاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع حكام السواحل لمنع الاتجار بالرقيق إلا أن النتائج لم تكن مشجعة فقد استمرت المتاجرة بالرقيق وذلك لقلة السفن التي تقع على عاتقها تنفيذ هذه العمليات التفتيشية عبر البحار العربية[٣].

وكان معظم المصدرين للرقيق من إفريقيا إلى الخليج هم من العرب الذين اعتادوا أن يذهبوا إلى زنجبار بغرض التجارة المشروعة خلال الرياح الموسمية الشمالية الشرقية أي بين نوفمبر وفبراير، ويعودون ومعهم الرقيق إما قبيل أو بعد الرياح الجنوبية الغربية[٤].

توقيع الأمير علي بن ناجي على معاهدة إلغاء تجارة الرقيق مع بريطانيا ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م:

تشير الوثائق البريطانية إلى أن المقيم السياسي لعدن البريدجاير وليام كوجلان قد زار مينائي الشحر والمكلا في نهاية سنة ١٢٧١هـ - ١٨٥٥م، ووجد أن هذين المينائين هما المحطتان الرئيسيتان لتجارة الرقيق أو محطتا العبور

(١) المرجع نفسه: ص٢٠٢.
(٢) المرجع نفسه: ج٢ - ص١٦٩.
(٣) ج. ج لوريمر: دليل الخليج. ترجمة: مكتب أمير دولة قطر - القسم التاريخي: الجزء السادس، ص٣٦٠٣.
(٤) المرجع نفسه: ص٣٦٠٤.

بالترانزيت لهذه التجارة على امتداد هذه السواحل من موانئ ساحل إفريقيا الشرقي ومن زنجبار والصومال ومن ميناء الدناكل ريثما يتم ترحيلهم إلى محطات وصولهم النهائية في اليمن والحجاز والخليج الفارسي، وأن عمليات نقل الرقيق تشكل القطاع الأعظم من عائدات دخلهم، وأن هذه التجارة تتوافق تمامًا مع مصالحهم وأهوائهم وحتى مع اعتقاداتهم الدينية(١).

ويبدو من الوثائق أن الرغبة في توقيع اتفاقية مع نقيب الشحر والمكلا كانت موجودة منذ فترة زمنية طويلة، ولكن الظروف المحيطة بالمقيم السياسي كوجلان كانت تقف عائقًا أمام تنفيذ هذه الرغبة إما أن تنجزه الظروف السياسية في عدن للقيام ببعض الأعمال أو أن يتم استدعاؤه إلى مناطق بعيدة عن الساحل الجنوبي للجزيرة العربية، فقد زار كوجلان كلًا من جزيرة بريم والمخا وميناء أبوك، وزار الشحر مرتين والمكلا ولكن زيارته الأخيرة للشحر والمكلا سنة ١٢٨٠هـ - ١٨٦٣م كانت ناجحة في إبرام اتفاقية مع الأمير علي بن ناجي وأخيه نقيب المكلا صلاح بن محمد الكسادي(٢).

لقد كان استقبال الأمير علي بن ناجي لمقترحات كوجلان في أثناء زيارته الأخيرة لمدينة الشحر والخاصة بإبرام اتفاقية لتحريم تجارة الرقيق يسودها الفتور نوعًا ما مع رغبته في تقديم خدماته لجلالة الملكة (فكتوريا) ملكة بريطانيا، وقد أشار علي بن ناجي للمقيم السياسي كوجلان بأنه لا توجد لديه مصالح من وراء عمليات نقل الرقيق حيث إنه لا يمر عبر مينائه سوى عدد قليل من الرقيق أو لا يمر أحد مطلقًا(٣).

وعندما طلب كوجلان من أمير الشحر التوقيع على معاهدة إلغاء تجارة الرقيق أشار أنه لا يستطيع أن يوقع معه أي اتفاقية قبل أن يضمن موافقة أخيه

(1) Doreen Ingrams, Liela Ingrams: Op. Cit. Vol. 3. P. 519.
(2) Hunter. Op. cit. p. 127.
(3) Doreen Ingrams, Liela Ingrams: Op. Cit. Vol. 3. P. 520.

نقيب المكلا على التوقيع على الاتفاقية نفسها[١] مما يعني أن أمير الشحر كان لا يريد أن يكون الوحيد في ساحل حضرموت الذي يوقع على مثل هذه الاتفاقية، وكذلك يبين لنا مدى التفاهم بين علي بن ناجي وصلاح بن محمد الكسادي فيما يخص علاقاتهما الخارجية.

ولاستغلال هذه الموافقة المشروطة من جانب علي بن ناجي تحرك كوجلان سريعًا متوجهًا إلى المكلا، وهناك حظي باستقبال من قبل النقيب صلاح بن محمد الكسادي وهي حفاوة كانت متبادلة ما بين نقيب المكلا وكوجلان في أثناء المراسلات السابقة فيما بينهما خلال السنوات الثمان أو التسع الماضية، ولهذا لم يستغرب كوجلان هذا النوع من الاستقبال، فقد كان نقيب المكلا يسعى دائمًا أن تكون علاقاته جيدة مع بريطانيا خاصة بعد تعرض بلاده للتهديد من قبل التحالف الكثيري العثماني، وفشله في احتلال بلاده سنة ١٢٦٦هـ - ١٨٥٠م[٢].

تحدث نقيب المكلا مع كوجلان حول موضوع زيارته بكل وضوح، وناقش معه الآثار المتوقعة من جراء توقيع اتفاقية من هذا القبيل، كما أنه قدم اقتراحًا مضمونه تأجيل موعد سريان الاتفاقية لمدة اثني عشر شهرًا، حتى يستطيع أن يقوم بتوزيع مذكرة إشعار لكل الأطراف المعنية بهذه التجارة، ويقصد بالأطراف المعنية هم حكام مسقط وزنجبار، حيث أراد إشعارهما كون الاثنين مرتبطين بعلاقة مع بريطانيا، ووعد كوجلان نقيب المكلا بأنه لا توجد صعوبة في الموافقة على هذا الاقتراح[٣].

بعدها عاد كوجلان مرة أخرى إلى الشحر وكان مفعمًا بنشوة هذا النجاح، وبالتالي لم يلق أي صعوبة في إقناع علي بن ناجي على توقيع الاتفاقية، حيث قرر فقط إعطاءه الفرصة نفسها التي أعطيت لأخيه نقيب المكلا، كما عبر علي

(1) Ibid. p. 521.
(2) H. W. Ingrams. Op. Cit. p. 31.
(3) Doreen Ingrams, Liela Ingrams: Op. Cit. Vol. 3. P. 521.

ابن ناجي عن رغبته في أن تقوم حكومة بريطانيا بالتفاوض مع حكومتي مسقط وزنجبار في توقيع الاتفاقية نفسها وقد أبدى كوجلان رغبته في تلبية هذا المطلب[١].

ونصت الاتفاقية على التزام علي بن ناجي وتصميمه على تحريم استيراد الرقيق أو تصديره وأنه سوف يمتنع شخصيًا من القيام باستيراد الرقيق وتصديره، ولن يسمح لأي من رعاياه بممارسة هذه التجارة، وأن أي إنسان يمارس هذه التجارة سوف يلقى القبض عليه ومصادرة ممتلكاته من قبله أو من قبل أي سفينة بريطانية تابعة لحكومة بريطانيا وأنه سوف يتم إطلاق سراح الأرقاء[٢].

وقد أشار كوجلان في تقريره الذي رفعه إلى الأمين العام لحكومة بوبماي (اتش. إل. اندرسون) في ١٨ مايو ١٨٦٣م أنه قد أدخل هذين الميناءين المستقلين الذين يشكلان محطتي تجارة الرقيق تحت سيطرة جلالة الملكة وأنه لا يستطيع حاليًا تحقيق الوقف الكامل لتجارة الرقيق لعدم امتلاكه للسفن الكافية، وأن الرقيق يمكن تهريبهم بالآلاف إلى المواني العمانية عبر البحر الأحمر وإلى الخليج الفارسي حيث الجانب الذي تتم عبره عمليات النقل بشكل واسع جدًا. وأنه ما لم تزوده حكومة الهند بقطع حربية إضافية ستصبح الاتفاقية حبرًا على ورق[٣].

رابعًا: السيطرة الكثيرية على الشحر وسقوط الإمارة ١٢٨٣هـ - ١٨٦٦م:

بعد عام واحد من فشل الحملة الكثيرية على مدينة الشحر سنة ١٢٦٦هـ - ١٨٥٠م سار الأمير علي بن ناجي متوجهًا إلى مدينة المكلا من أجل إقناع النقيب الكسادي على عقد صلح مشترك مع بعض قبائل الحموم من بيت غراب

(1) Ibid. p. 522.

(2) Ibid. p. 523.

(٣) انظر نص التقرير مع الاتفاقية في قائمة الملاحق (ملحق رقم ١٣).

وبيت علي وبحسن وحددت مدة الصلح بأربعة أشهر وذلك في ١٢٦٧هـ - ١٨٥١م[١].

وبعد ست سنوات من الصلح المذكور عقد علي بن ناجي صلحًا آخر مع بيت سعيد وبيت زيدان والحطولة وذلك في سنة ١٢٧٣هـ - ١٨٥٧م، وفيه اتفق الموقعون عليه من بيت سعيد وزيدان والحطولة على أنه صلح شامل على حال ومال ودم وفرث وشايم ولايم وأن يكونوا الضامنين على حفظ النفس والمال والحرث وغيره من الأمور التي تحفظ الهدوء. ويبدو من الوثيقة أن هناك أعمال تخريبية وقعت من نهب وقطع للطريق في منطقتي الواسط والجرادف من أرض الشحر، ولهذا جاءت الاتفاقية لتعيد الأمور إلى نصابها وتمنع تكرار هذه العمليات والتي من شأنها إثارة القلاقل والفوضى داخل الإمارة، وفيها التزم الحموم على أن يعملوا على ضبط الأمور، والتبليغ عن من يقوم بهذه الأعمال، وتعهد الحموم كذلك بحماية المارين عبر أراضيهم على أنفسهم وأموالهم، وحماية ساكني هذه المناطق وحرثهم من العبث بها ومن ثم فإن لعلي بن ناجي حرية التصرف في إلقاء القبض عليهم أو سجنهم[٢].

وبعد ثلاث سنوات من توقيع علي بن ناجي لاتفاقية تحريم تجارة الرقيق مع بريطانيا فكر آل كثير في تكرار محاولتهم من أجل السيطرة على مدينة الشحر وذلك سنة ١٢٨٣هـ - ١٨٦٦م فقد كون السلطان غالب بن محسن الكثيري جيشًا مكونًا من ثلاثة آلاف مقاتل من آل كثير والعوامر وآل باجري وقبائل الحموم من بيت علي وبحسن[٣]. وتم تقسيم الجيش ثلاث فرق لمهاجمة الشحر من ثلاث جهات (الشرقية والغربية والشمالية) وكان في مقدمتهم عبود بن سالم الكثيري وعبدالله بن صالح مطلق الكثيري وعايض بن سالمين بن طالب الكثيري وهادي

(١) بن حميد: المرجع السابق. ج٢، ص٢٢٦.
(٢) من وثائق آل بن بريك.
(٣) بن حميد: المرجع السابق. ج٢، ص٢٣٢.

ابن سيف الذي تكفل بربع تكاليف الحملة[١]. وقد بدأ التجهيز لهذه الحملة من جمادى الأولى من عام ١٢٨٣هـ وفي شهر جمادى الآخرة اجتمع قبائل من الشنافر وبني تميم وعوامر وغيرهم في سيئون بدعوة من السلطان غالب بن محسن لجمع قوة تساند القوة الكثيرية الأولى التي ذهبت إلى الشحر واستطاع أن يجهز قوة مكونة من ثلاثمائة مقاتل آخرين. كما أرسل السلطان غالب من قبله إلى قبائل نهد وآل جابر لإقناعهم بالمشاركة في الحملة[٢] وكان قد اتفق سلاطين آل كثير مع القوات الزاحفة على مدينة الشحر بأنه سوف تكون مساندة من قبل الحموم، وأنه لن يتم دخول المدينة إلا والحموم معهم كونهم يعرفون المدينة وأزقتها. ولما وصلت الحملة إلى عقبة المعدي حصل بينهم اختلاف كان سببه أن القوات الحمومية التي كان متوقع وصولها لم تأتِ، حينها رفض الجيش دخول المدينة إلا بعد وصول الحموم على حسب الاتفاق السابق.

ولحل هذه المشكلة ذهب السلطان عبدالله صالح الكثيري بنفسه إلى مساكن بيت علي من الحموم وأتى بجماعة منهم. ودخلوا الشحر معًا[٣]. ثم يروي المؤرخ بن حميد بعض الحوادث التي دارت في أثناء السيطرة الكثيرية على الشحر من أن أحد الفرق الثلاث دخلت عن طريق الحوطة، ودخلوا من الجانب البحري، والتقوا بجماعة من آل بريك بالقرب من قبة الشيخ فضل، وتبادل الطرفان إطلاق النار، وبعد توغل آل كثير في أزقة المدينة رماهم آل بن بريك بالمدافع من حصن بن عياش ولكن بدأ الذعر يدب في صفوف المدافعين عن المدينة، وبدأوا يتجمعون في الحصون استعدادًا للرحيل عن المدينة، وتمَّ جمع الأطفال والنساء والرجال من الأسرة الحاكمة ونقل ما استطاعوا حمله من الأموال والمتاع وقد كانت هناك خمس سفن راسية بالساحل وتمَّ نقل الجميع عبر هذه السفن[٤].

---

(١) صلاح البكري: في جنوب الجزيرة العربية. القاهرة، ١٩٤٩م، ص١٧٧.
(٢) بن حميد: المرجع السابق. ج٢، ص٢٣٣.
(٣) المرجع نفسه ص٢٣٣.
(٤) المرجع السابق.

دخل آل كثير المدينة بعد مقاومة ضئيلة من حماتها، ولم يكن الأمير علي بن ناجي قادرًا على صد الهجوم الكثيري بالعدد القليل الذين معه، كما أن الخيانة من داخل الأسرة لعبت دورها في الهزيمة كما أنه في حاجة إلى دعم ومساندة إخوانه من يافع الآخرين، وخاصة آل كساد حكام المكلا، ولهذا فضل الانسحاب بمن معه مجنبًا السكان كثيرًا من الدمار ومجنبًا نفسه وأهل بيته ذل الأسر. ويبدو أن آل بن بريك لم يصمدوا بما فيه الكفاية حتى تصلهم الإمدادات فقد تحركت قوات من يافع التي بالقطن مكونة من أربعمائة مقاتل في مقدمتهم سالم بن علي بن حسين هرهره وأناس من آل علي جابر وآل علي الحاج ولما علموا بانسحاب آل بن بريك رجعوا إلى مناطقهم(١).

إن السيطرة الكثيرية على مدينة الشحر يمكن أن نرجعها للأسباب الآتية:

١- تفكك الجبهة الداخلية السريع بسبب ازدياد الخلاف بين الأسرة الحاكمة والرعية التي اتخذت موقف المتفرج من هذا الصراع(٢).

٢- الهجوم الكثيري المفاجئ للمدينة أربك المدافعين عنها الذين لم يتمكنوا من وضع خطط للدفاع والمقاومة.

٣- محاربة الحموم إلى جانب القوات الكثيرية في المعارك رغم حلفهم مع آل بن بريك حيث تشكل هذه القبائل ثقلاً عسكريًا، ويبدو أن آل بن بريك لم يستفيدوا من الدرس السابق في أثناء الحملة الأولى حيث لعب الحموم دورًا مهمًا فيها. ولهذا كان لهذه القبيلة كلمة الفصل في المعركة من خلال معرفتهم بالمدينة وأزقتها وبالتالي السيطرة السريعة عليها.

٤- لم ترق العلاقات بين آل بن بريك وآل كساد إلى مستوى يسمح بإقامة

(١) المرجع نفسه، ص٢٣٣-٢٣٤.
(٢) باحسن. المرجع السابق. ج٢، ورقة رقم ١٠٤.

تحالف دائم يصد أي هجمات مستقبلية. ولهذا تخاذل آل كساد في إرسال نجدة سريعة لإخوانهم آل بن بريك.

٥- الخلافات الداخلية فقد كان علي بن ناجي محاطًا بمجاميع من الجنود المتمردين عليه تحت ستار معاذير شتى كالكيل والمصروف وغير ذلك[١].

٦- الأزمة الاقتصادية في عهد الأمير علي بن ناجي الثاني، كانت من الأسباب التي أدت إلى انهيار الإمارة السريع.

فشل الأمير علي بن ناجي في استرداد حكمه:

لم يستسلم علي بن ناجي للأمر الواقع وظلت تتجاذبه الأفكار في استرجاع حكمه المسلوب وبالتالي سلك كل الطرق والوسائل المتاحة، التي يمكن أن تحقق له هذا الهدف.

ولكي نتعرف على مصير الأسرة الحاكمة ومحاولاتها الرامية لاستعادة حكمها للمدينة نستشهد ببعض ما ذكره المؤرخون. فقد ذكر ابن عبيد اللاه السقاف في مخطوطته (بضائع التابوت) ما نصه "حدثني المنصب السيد/ حسين بن سالم عن أحمد بن مرعي بن علي بن ناجي أنه كان مع جده علي بن ناجي الثاني حين زال من الشحر بالسلطان غالب بن محسن الكثيري في **١٢٨٣**هـ أنه قال ركبنا في السفن إلى المكلا في جفير واحد فقلعنا إلى بلحاف ونزلنا بها، ثم توجهنا إلى يشبم وأقمنا سنة عند الشيخ فريد بن محسن العولقي، ثم عدنا إلى الشحر من طريق عدن وكان فيها الجمعدار عبدالله بن عمر القعيطي فتلقانا إلى المرسى وتحصن بجدي للغاية حتى لقد شارك البحارة في حمله من السنبوق

(١) الكيل: جمع كيلة، وهي مقادير من حبوب الذرة تصرف سنويًا للجنود وأفراد أسرهم وكانت هذه الكيل تدفع للجنود المماليك الأفارقة فقط. المصروف: يدفع نقدًا لكافة الجنود (بامطرف: المعلم عبدالحق، ص٧٥).

الصغير إلى الساحل ولكن جدي عادت إليه الأفكار في استرجاع حكمه فعزم على السفر إلى الاستانة ليستغيث بالدولة العثمانية على القعيطي والكسادي معًا فركبنا نحن وإياه إلى عدن فتلقتنا حكومتها بالإكرام ثم سرنا إلى لحج على ضيافة السلطان فضل بن علي العبدلي وفيها كانت وفاة جدي. . "[١].

وفي كتابه (إدام القوت) ذكر نفس الرواية مع زيادة أن نقيب المكلا سمح لعلي بن ناجي أن تنزل النساء والأطفال وأنه أسكنهم في منطقة خلف وانتقل البعض منهم إلى الحرشيات[٢].

من هنا نتبين أن محاولات علي بن ناجي لاستعادة الشحر بدأت من خلال الاتصال بالإنجليز، كونه يرتبط معهم بمعاهدات سابقة وبعلاقات جيدة، وكان يريد استثمار هذه العلاقات من خلال مساعدة بريطانيا له ضد خصومه ويبدو أن الإنجليز لم يكونوا جادين في مساعدته، فقد وعدوه بالمساعدة. ولكنهم في الحقيقة كانوا ينظرون إلى طلبه بنوع من السخرية لأنه في نظرهم أمير بغير إمارة وزعيم بغير شعب[٣]. ولهذا نجده يرسل أخوه ناصر بن ناجي أثناء فترة إقامته في أحور إلى نقيب المكلا وأبلغه بأن الإنجليز قد وعدوه بالمساعدة وعليه أن يحاصر آل كثير بحريًا من خلال منعه لأي إمدادات لآل كثير كما أشار له أن علي بن ناجي قد جمع أقوامًا من العوالق لهذا الغرض وأقنعه الكسادي بأن لا جدوى من ذلك وأبلغه بأن القعيطي في حيدر أباد وعده بالمساعدة كما أبدى استعداده لمحاربة آل كثير[٤].

ظل علي بن ناجي في أحور منتظرًا ما ستؤول إليه الأحداث وأملًا أن تسفر

---

(١) عبدالرحمن بن عبيد اللاه السقاف (بضائع التابوت) مخطوط - لدى ورثة المؤلف - سيئون.
(٢) السقاف: إدام القوت. ص٧٨.
(٣) بامطرف: في سبيل الحكم. ص٢٢.
(٤) باحسن: المصدر السابق. ج٢، ورقة رقم ١٠٤.

إلى استرجاع حكمه لمدينة الشحر.

أرسل نقيب المكلا بخطاب إلى الجمعدار عوض وأخيه الجمعدار صالح ابني عمر بن عوض القعيطي يطلب مساعدتهما له ضد أطماع الكثيري مبينًا مخاوفه من محاولات آل كثير مهاجمة بلاده، كما بين له محاولات آل كثير المتكررة مهاجمة المكلا من خلال مهاجمتهم للحرشيات واستيلائهم عليها ثم تقدمهم إلى البقرين وما دار من معارك بينهما والتي أدت إلى انهزام آل كثير وأشار له أن الخطر الكثيري ما زال قائمًا[١].

أرسل الجمعدار عوض قوات من القطن إلى المكلا للدفاع عنها كإجراء وقائي[٢]. وفي عام ١٨٦٧م - ١٢٨٤هـ تكون تحالف كسادي قعيطي هاجم من خلاله مدينة الشحر من البحر والبر، وبعد يومين من المعارك انهزم آل كثير وعادت القوات الكثيرية إلى وادي حضرموت وبذلك استعادت يافع حكم المدينة[٣]. وقد شارك بعض من آل بن بريك في هذه المعارك وكانوا ممن تبقوا في مدينة الشحر بعد احتلالها عام ١٢٨٣هـ - ١٨٦٦م، وقد كان هناك اتفاق بين آل بن بريك هؤلاء وعوض بن عمر القعيطي على أن يكونوا من ضمن المقاتلين لكي يستردوا ما أخذه منهم آل كثير[٤].

وفي بداية ١٢٨٤هـ - ١٨٦٧م عقد لقاء في قصر (دار ناصر) بمدينة الشحر بين الجمعدار عوض بن عمر والنقيب صلاح بن محمد الكسادي وبعض القادة العسكريين وشارك في الاجتماع بعض من آل بريك وتم الاتفاق فيه أن الشحر أصبحت ملكًا من أملاك الحاج عمر بن عوض القعيطي[٥].

---

(١) بامطرف: في سبيل الحكم. ص٣٤-٣٦.
(٢) اليزيدي: المرجع السابق. ص١٥٧.
(٣) المرجع نفسه: ج١، ص٢٦٠.
(٤) باحسن: المرجع السابق. ج٢، ورقة رقم ١٠٥.
(٥) بامطرف: في سبيل الحكم. ص٥٢.

رجع الأمير علي بن ناجي من أحور متوجهًا إلى مدينة الشحر وقد لاقاه الجمعدار عبدالله بن عمر القعيطي بالترحاب ويبدو أن علي بن ناجي كان يأمل أن يعطي له حكم المدينة. وعندما يئس من هذا الحلم تحرك باتجاه الإستانة لطلب المساعدة، فتحرك إلى عدن، ومنها إلى لحج، وهناك وافته المنية بعد صلاة الجمعة، ودفن صباح السبت في شهر ربيع الأول **١٢٩٣**هـ الموافق شهر إبريل **١٨٧٥**م[١] وبذلك يرفع الستار عن تاريخ إمارة استمرت ما يقارب المائة والعشرين عامًا.

❁❁❁❁❁

(١) باحسن: المرجع السابق. ج٢، ورقة رقم ١٠٥.